

Distr.: General
9 April 2019
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٥٠٣ المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبياناته السابقة المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما القرارات ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤) و ٢١٤٩ (٢٠١٤) و ٢١٨١ (٢٠١٤) و ٢١٩٦ (٢٠١٥) و ٢٢١٢ (٢٠١٥) و ٢٢١٧ (٢٠١٥) و ٢٢٦٢ (٢٠١٦) و ٢٢٦٤ (٢٠١٦) و ٢٢٨١ (٢٠١٦) و ٢٣٠١ (٢٠١٦) و ٢٣٣٩ (٢٠١٧) و ٢٣٨٧ (٢٠١٧) و ٢٣٩٩ (٢٠١٨) و ٢٤٤٨ (٢٠١٨) و ٢٤٥٤ (٢٠١٩)، وكذلك القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، وإلى بيانات رئاسته المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/28) و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/17) و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/PRST/2016/17) و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧ (S/PRST/2017/5) و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/9) و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨ (S/PRST/2018/14).

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود الكبيرة التي بذلتها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتنسيق مع شركائها الدوليين، من أجل المضي قدماً بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك استمرار نشر قوات الدفاع والأمن التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، واعتماد خطة للدفاع الوطني وإعداد مفهوم نشر القوات وصوغ سياسة للأمن القومي، ويعترف بالحاجة الملحة إلى أن تقوم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن التابعة لها لتصبح قادرة على التصدي على نحو متناسب للمخاطر التي تهدد أمن جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

"ويرحب مجلس الأمن بتوقيع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى و ١٤ جماعة مسلحة على اتفاق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، بعد محادثات السلام التي عقدت في الخرطوم، السودان، في الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي، ويرحب كذلك بتوافق الآراء الذي توصلت إليه الأطراف الموقعة على الاتفاق بشأن تشكيل حكومة شاملة للجميع وفقاً للمادة ٢١ من الاتفاق، وبمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والأمم المتحدة، ويحث أصحاب المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ اتفاق السلام



بحسن نية ودون إبطاء بغية تحقيق تطلعات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إرساء السلام والأمن والعدالة والمصالحة والشمول والتنمية، ويدعو البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية وجميع الجهات من الشركاء الدوليين إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام وإلى تنسيق أعمالها من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى.

”ويحيط مجلس الأمن علما برسالة الأمين العام المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2018/752) عملا بالفقرة ٤٣ من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨).

”ويشير مجلس الأمن إلى اعتزامه أن يضع، في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، نقاطا مرجعية رئيسية واضحة ومحددة تحديدا جيدا فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة، يمكن أن يسترشد بها مجلس الأمن في استعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عملا بالفقرة ٩ من القرار ٢٤٥٤ (٢٠١٩).

”ويشير مجلس الأمن إلى أن هذه النقاط المرجعية الرئيسية الواضحة والمحددة تحديدا جيدا يمكن أيضا أن يتخذها مجلس الأمن أساسا لتقييم إسهام الحظر المفروض على توريد الأسلحة وأهميته في دعم الجوانب ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة، ويمكن أيضا أن تعزز فهم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لحظر الأسلحة على نحو أفضل، ولا سيما الأحكام المتعلقة منه بالاستثناء من الحظر، وأن تسهم في توثيق التعاون بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن هذه المسألة.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لاستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال جملة أمور منها وقف تلك التدابير أو رفعها التدريجي في ضوء التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية التالية:

(أ) إحراز حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى التقدم، في حدود موارد مستدامة مدرجة في الميزانية، في التنفيذ الفعال للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن، وخاصة إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي لأفراد الجماعات المسلحة السابقين وإدماج أفراد الجماعات المسلحة السابقين الذين تم التحقق منهم في صفوف جميع الأفراد النظاميين.

(ب) قيام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بصياغة وثيقة تخطيط تتناول بالتفصيل احتياجات سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بمرافق تخزين الأسلحة والذخيرة، وتدريب أفراد قوات الدفاع والأمن والتحقق منهم من أجل إدارة تلك الأسلحة والذخيرة والمرافق، والعمل على نحو فعال على زيادة قدرة كافية في مجالي التخزين والإدارة وعلى تدريب قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بفعالية، بما يتفق والاحتياجات النهائية لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى المحددة في وثيقة التخطيط.

(ج) وضع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للصيغة النهائية لبروتوكول لتسجيل الأسلحة وإدارتها تتبعه قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يخص الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، بما في ذلك أسلحة الصيد وذخيرتها، التي تستلمها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، وإنشاء نظام للاستلام الفردي للأسلحة ونظام لتطبيق تدابير المساءلة الفردية في حالات ضياع الأسلحة أو سرقتها أو تحويل وجهتها، والعمل بفعالية في سبيل تحقيق الكفاءة في تسجيل الأسلحة وإدارتها

ومن أجل إجراء تحقيقات في حالة إدارة الأسلحة بطريقة غير مناسبة، تماشيا مع القانون الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى.

(د) إكمال حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتفعيل "اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة"، ومباشرة اللجنة لعملها.

(هـ) وضع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لبروتوكول لجمع وتدمير الأسلحة والذخيرة الفائضة أو غير المسجلة أو المحمولة بشكل غير مشروع التي تضبطها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، أو لنقلها إلى القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة من أجل مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعمل على تنفيذ هذا البروتوكول بفعالية.

"ويكرر مجلس الأمن في هذا الصدد طلبه إلى الأمين العام أن يجري، بالتشاور الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وفريق الخبراء، في موعد أقصاه ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، تقييما للتقدم المحرز فيما يتعلق بالنقاط المرجعية الرئيسية المحددة في الفقرة أعلاه، ويشير كذلك إلى اعتزامه القيام، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، باستعراض تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء ذلك التقييم.

"ويكرر مجلس الأمن أيضا طلبه إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أن توافي اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، بتقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وإدارة الأسلحة والذخيرة.

"ومجلس الأمن عازم على أن يواصل متابعة هذه المسألة عن كثب."